افتتاحية العدد

Editorial

بقلم رئيس التحرير
د. سعيد بنتاجر
By Editor: Dr. Said Bentajar

من متطلبات التكامل المعرفي باعتباره منهجًا للبحث الأكاديمي والإنتاج الفكري ضبط الحدود والعلاقات بين المفاهيم والمناهج والنظريات والمباحث. ولا يكون ذلك إلا بتجاوز النظرة الحدية التي وسمت التناول التقليدي للموضوعات المدروسة في العلوم الإنسانية والإسلامية، والتخفيف من المفاصلة المتطرفة بين المذاهب والمزاوجة بين التخصص العلمي والمنهجي من جهة والانفتاح على المباحث والنظريات الأخرى التي تتناول الموضوع من زوايا أخرى. إنها بوجه عام، انتقال من الانغلاق ورسم الحدود الفاصلة إلى الانفتاح والوصل بين القطاعات المختلفة للمعارف والمزج العقلاني بين المناهج. وليس التكامل المعرفي «موضة» منهجية معاصرة بديلة عن التخصص العلمي، بقدر ما هو حاجة ناتجة عن بلوغ التخصص مستويات دقيقة صارت بها التخصصات مجالات تقنية منفصلة. لذلك، فإن الأصل في التكامل المعرفي أن يكون بعد بلوغ التخصص العلمي مستوى من المستويات، فيصير الأمر إلى البحث عن الوشائج والروابط بين هذه التخصصات بما يفيد إغناء البحث في الموضوعات المدروسة بالتعاون الإيجابي والمعقول بين التخصصات ذات الصلة.

لقد كان من شروط المناطقة الأوائل وضع الحدود النظرية بين المفاهيم والأفكار سعيًا إلى بلوغ الغاية في الدقة العلمية؛ فجعلوا من شروط التعريف الدقيق للمفاهيم أن يكون بالحد الجامع المانع، وقصدوا بالجامع أن يكون شاملًا لكل الجزئيات الداخلة تحت عباءة المفهوم وقصدوا بالمانع أن تتميز هذه الجزئيات الداخلة في حد المفهوم عن لتلك الخارجة عنه، فيكون الحد مانعًا من دخول هذه الأخيرة. لقد كان التنظير لهذا التحديد الصارم للمفاهيم سهلًا ومقررًا ومبررًا عند المناطقة

وعند عموم العلماء والمفكرين الذين تأثروا بقوة هذا الجهاز المنهجي، بما فيهم علماء ضمن العلوم الشرعية، لكن تنفيذ ذلك لم يكن بنفس السهولة لا عند الفلاسفة ولا عند العلماء. فلم تكن أكثر تعاريف المفاهيم تحصل باستعمال الحد (الذي يكون بالجنس والفصل)، كما اعترف الإمام الغزالي نفسه، وهو المدافع عن الاعتداد الآلة المنطقية في متختلف العلوم.

إذا كان الأمر هكذا في المفاهيم، فإن وضع الحدود بين المناهج والأفكار أصعب، بالنظر إلى انتقال المناهج من حقل معرفي إلى حقل آخر، فقد انتقلت مناهج الاستنباط والتحليل والقياس المنطقي من الرياضيات إلى مختلف المباحث الفلسفية والشرعية. واستعمل الاستقراء بأشكال مختلفة في كل الحقول المعرفية دقيقة كانت أم إنسانية أم شرعية. وحتى عندما أُعيد الاعتبار إلى مناهج أخرى مثل الاستكشاف والتمثيل، اكتُشِفَ أن هذه المناهج مستعملة بدرجات متعددة وبأشكال مختلفة في مختلف المعارف الإنسانية، بما فيها تلك التي غلب عند أهل العلم أنها برهانية استنباطية صارمة لا تمثيل فيها. وحتى التمييزات المنهجية التي قررها المناطقة ونظار الإبستيمولوجيا لم تصمد مع تطور المعرفة الإنسانية، فلم يعد الحديث عن التمييز المقرر في المنطق القديم، بين العلم الضروري والعلم النظري مفيدا الآن، ولا التمييز المعاصر المقرر من قبل الفيلسوف الألماني كانط، بين المعرفة التحليلية والمعرفة التركيبية معتد به بعد النقد الذي وجهه إليه المنطقي الأمريكي المعاصر كواين. وهكذا الأمر في الكثير من التمييزات المنهجية التي أرادت وضع حدود صارمة.

ولم تعد تلك المفاصلة الحدية بين المذاهب الفكرية والتوجهات العلمية العقلانية والتجريبية. وانبثقت إلى الوجود نماذج من التركيب والتوفيق والجمع بين الأفكار والمذاهب والحقول المعرفية. فقد أدت المناظرات المباشرة وغير المباشر الخفية والظاهرة بين المفكرين والعلماء إلى تبين وبيان العناصر الجامعة أو المتقاربة للأفكار والمذاهب، فأبدعت مذاهب جامعة أو خارجة عن التقابل الحدي القديم. ولنا في المجهود الشافعي نموذجًا لتليين الحدود بين المذاهب عندما أطلق مشروع أصول الفقه كمحاولة لتجاوز الاستقطاب المذهبي بين أهل الحديث وأهل الرأي؛ ولنا في الفلسفة نماذج كثيرة عن مشاريع فلسفية توفيقية أو فيها خروج عن التقاطب المتطرف بين المذاهب الفلسفية، كما هو شأن المقابلة بين العقلانية والتجريبية أو الفلسفة التحليلية والفلسفة الفينومينولوجية أو غير ذلك. وأما التكامل المعرفي والتداخل المعرفي بين الحقول المعرفية، فقد قطع شوطًا كبيرًا في مختلف التخصصات، الدقيقة منها والإنسانية، حتى صار في كل حقل معرفي تخصصات بينية جامعة بين تخصصين أو أكثر (الفيزياء الرياضية، الكيمياء الحيوية، علم

النفس الاجتماعي، اللسانيات الحاسوبة، ...).

إن المطلوب، الآن ليس تقوية الحدود وبناء الجدران والسياجات المنهجية والنظرية المانعة بين الحقول المعرفية والمناهج المعتمدة والمفاهيم، بل أن نعمد إلى هذه الحدود ونخفف منها ونفتح فيها فجوات (هي موجودة في الأصل) ليحصل التداخل والتفاعل الإيجابي والبناء. لذلك، تشجع دورية نماء الأبحاث التي تنزع إلى التكامل ودراسة التداخل والعلاقات البينية، لكنها لا تغفل أهمية الدراسات التخصصية الدقيقة التي تضيف إلى معارفنا بالموضوعات المدروسة. وفي هذا العدد الجديد من دورية نماء نماذج من الدراسات التي تتناول علاقات بينية بين أفكار واتجاهات ومباحث.

فقد قدم لنا الباحث أحمد العثماني نموذجًا لتناول جامع في الأحكام السلطانية يتوسط فيها بين الطاعة العمياء والمعارضة الجذرية للسلطة السياسية في زمنه، وذلك في دراسته لمخطوط «هداية من تولى غير الرب المولى» لصاحبها الشيخ المغربي عمر الرجراجي دفين حامة قابس بتونس من القرن التاسع الهجري. وقد أبرز الباحث أهمية هذه الشخصية الفذة وأهمية أفكارها في سياق سياسي مضطرب اتسم بالوهن والضعف الذي أصاب الإمارات الإسلامية في المغرب وافريقية. وقد عبر الشيخ الرجراجي في الرسالة التي درسها الباحث عن رؤاه الإصلاحية السياسية. وتنتمي هذه الرسالة حسب الباحث إلى كتابات الآداب السلطانية، وإن كانت متميزة عن غيرها من هذه الكتابات الآداب السلطانية. فهي تنتمي إلى هذا التقليد الكتابي، بالنظر إلى حديث عن السلطان وأهميته لاستقامة حياة الفرد والجماعة وعن واجباته وحقوقه وعن رجالات الدولة من القضاة والعمال والجند، وذلك بنفس فيها تسليم بسلطة الأمر الواقع. ومع ذلك، رأى الباحث أن الرسالة تضمنت تجديدًا جعلتها تختلف عما كُتِبَ في الآداب السلطانية بخصائص أهمها: عدم توجهها إلى السلطان؛ إذ جعلت رسالة لكل قارئ، وتركيزها على موضوع حكم قول «مولاي» للسلطان وإبراز واجبات السلطان تجاه رعيته بدل الاتجاه المعاكس لكتابات الأحكام السلطانية، التي تركز على واجبات الرعية. وقد خلص الباحث إلى أن الفكر السياسي للشيخ الرجراجي فكر تجديدي، خفف من فقه الطاعة وما يستتبعها من تبرير الطغيان والاستبداد لصالح نظرة متوازنة للسلطة السياسية ووظيفتها الطبيعية السياسية والاجتماعية.

وفي العلاقات المتوترة عادة بين الحقول والاتجاهات في الثقافة الإسلامية، تناول الباحث محمد بوشتلة العلاقة المعقدة بين الفلسفة والتصوف في صورة العلاقة بين أيقونة الفلسفة في الغرب الإسلامي أبي الوليد ابن رشد وأيقونة التصوف فيه محيي الدين ابن عربي. وقد توجه الباحث، مستندًا على روايات ابن عربي لصور اللقاء بابن رشد، إلى تأويل هذه الروايات على أنها محاولات مباشرة وغير مباشرة لانتزاع الاعتراف بأهمية طريق البحث والنظر عند ابن رشد وطريق الخلوة والكشف والذوق عند ابن

عربي. ولأن الراوي هو ابن عربي، لم يكن بودّ الباحث إلى أن يستخرج استراتيجيات ابن عربي الخطابية للتمكين لطريق نحو الاعتراف المظفر من قبل ممثل الفلسفة الأشهر ابن رشد، دون الانجرار إلى حوار حقيقي معه.

وفي سياق نزعة تكاملية صريحة، درس الباحث حسن السهلي مسألة العلاقة بين المنهج العلمي الرياضي والميتافيزيقا، خاصة مسألة استعمال البرهان بالخلف كآلية رئيسة من آليات الاستدلال في الميتافيزيقا. وقد قدم الباحث نماذج من هذا الاستعمال في بعض رسائله (في الفلسفة الأولى، في تناهي جرم العالم، في الحيلة لدفع الأحزان) تنهض أدلة لإثبات فكرته العامة بعدم انفصال العلمي والميتافيزيقي في النظر عند الكندي، وعند فلاسفة الإسلام، بشكل عام.

ويمثل مقال «المعنى المبكر للقرآن» للمستشرق وليام غراهام، الذي ترجمه الدكتور بدر الحاكيمي، نموذجًا لاستخدام مناهج تاريخية وفيلولوجية جديدة في دراسة الموضوعات الشرعية؛ فقد وجه المستشرق غراهام جهده إلى البحث في جذور مصطلح «القرآن» في الاستعمال الإسلامي المبكر، وقد حاول استكشاف الأصول اللغوية الاشتقاقية للقرآن في اللغة العربية والأصول الاستعمالية في التراثيين العبراني اليهودي والسرياني المسيحي، كما عاد إلى المواضع التي أستعمل فيها مصطلح «القرآن» في القرآن الكريم نفسه لاكتشاف المعنى المشترك بين جميع الأديان الكتابية، وهي أن المعنى الغالب لمصطلح «القرآن» هو التلاوة والقراءة بصوت عالٍ، ولم يقصد به الدلالة على الكتاب بشكل عام إلا في آيات محدودة. وقد عزز الباحث رأيه باستعراض أحاديث نبوية والإشارة إلى الظروف التاريخية للتعامل القديم مع الكتب عموما، والمقدسة بوجه أخص.

وفي بحثه الموسوم بـ«تدبير الفضاء العمومي المعاصر: نحو إسهام في السلم الاجتماعي»، حاول الباحث أحمد الرازقي الوصل بين مفهوم الفضاء العمومي، أثله هابرماس وطوره غيره من بعده، والفكر القيمي والسياسي المستمدمن الدين الإسلامي. فقد عمد الباحث إلى تحليل مفهوم الفضاء العمومي ومتابعة تطوره مع التركيز على بيان مظاهر الأزمة فيه (بين استبداد من جانب الدولة أو غوغائية من جانب الجمهور) والبحث في كيفية تدبيرها، خصوصا مع ظهور المجال العمومي في العالم الرقمي، ودور الدين عامة، والدين الإسلامي بوجه أخص، في هذا التدبير. وقد عدَّد الباحث جوانب مشرقة من تأثير الدين، والإسلام خاصة، الإيجابي في تأطير الفضاء العمومي، سواء على المستوى الاجتماعي الجامع لتداول الأفراد أو بالتعايش على المستوى الدولي الجامع لتداول المجتمعات والدول، كما أشار إلى الجانب الخرافي من الدين الذي يمنع هذا الدور الإيجابي ويصيره سلبيًا.

وفي بحث "فقه أحاديث الأخلاق: الأسس والمنطلقات" يقدم لنا الباحث محمد الريوش محاولة لإعادة توجيه النظر في أحاديث الأحكام

واستحضار الأبعاد الأخلاقية والسلوكية والاجتماعية عند التفقه فيها، وعدم الاقتصار على بُعديِّ الأمر والنهي الحكميين، وتوسل إلى ذلك برسم نموذج نظري وتطبيق عملي لما رام إليه في بحثه، كاشفًا خلال ذلك عما يعتور ذلك من إشكالات منهجية.

ولنا في الدراسة التي كتبها جوليان رئيس بعنوان «علوم الدين وعلوم الإنسان:أعمال ميرسيا إلياد»، وترجمها الباحثان نعيم بوزيدي وناصر الدين بوجاوي، نموذج للاحتفاء بالكتابات التي حاولت تليين الحدود الصارمة التي وضعت بين علوم الدين وعلوم الإنسان، وذلك بتخطي المقاربات التاريخية والأنتروبولوجية القديمة لدراسة الدين، وهي مقاربات كانت تضع حدودا صارمة للظاهرة الدينية فيها نوع من التحنيط للدين، بينما اهتمت أعمال ميرسيا إلياد المحتفى بها من قبل جوليان رئيس بدراسة الظاهرة الدينية باعتبارها ذات صلة حميمية بالتجربة المعيشة من لدن الإنسان. ولهذا الاعتبار، جعل إلياد، حسب رئيس، الإنسان في صلب الدراسات المتعلقة تاريخ الأديان، كما جعل تاريخ الأديان سعي للتعرف على حضور المتعالي والمقدس في التجربة الإنسانية، ويكون ذلك بتجاوز المنهج التاريخي والفينومينولوجي الكلاسيكي، وجعل علم الأديان حجر الأساس للعلوم الإنسانية.

وفي نفس الاتجاه التكاملي والتوفيقي الذي أشرنا إليه سابقا، يدخل كتاب «الأخلاق والإيمان في فلسفة محمد الحبابي» للباحث أحمد بوعود، الذي راجعه الباحث محمد الجلالي، باستحضاره لفلسفة محمد عزيز الحبابي في محاولته تجاوز قصور حلول المذهبين الليبرالي والاشتراكي والبحث عن بديل ثالث يكون جامعًا لقيمهما الجيدة طارحًا لقيمهما السيئة، وذلك بالربط بين القوة الروحية الإيمانية والأخلاق الفردية والجماعية. وقد انتهى الباحث في مراجعته للكتاب إلى موافقة الكاتب على أهمية الاستناد إلى التأسيس الإيماني للأخلاق، للاستفادة من القوة التنويرية للوحي لتجاوز الأزمات الأخلاقية، لتدخلها في صناعة الفرد والوصل بين الحق والحق المصلحي.

وفي هذا العدد تقرير أعده الباحثان يوسف عكراش وزكرياء عريف عن الورشة الدولية الثالثة في علم المخطوط والنشر النقدي للنصوص، التي كان موضوعها: المخطوطات مجهولة المؤلف في التراث العربي، والذي أقامه مركز روافد للدراسات والأبحاث في حضارة المغرب وتراث المتوسط بشراكة مع جامعة برلين الحرة.

وختامًا؛ يتضمن العدد بالإضافة إلى ما سبق حوارًا مع الأستاذ الدكتور الشاهد البوشيخي، حول "دراسة المصطلح القرآني: قراءة في المنجز، وآفاق المستقبل"، وقد تطرق فيه إلى أهمية المصطلح القرآني ومركزيته في المسألة العلمية، وتحقيق التجديد والنهوض الأممي، وذلك باعتبار معرفة المصطلح القرآني أول مدخل إلى معرفة الذات، التي لا مجاز لها إلا دَرْسُ التراث، ولا سبيل إلى التراث بغير مصطلحاته -وأخصه هو المصطلح القرآني